الفصل السادس

الاستثمار في الجيل القادم:
أثر نسبة المواليد العالية
على مستوى الأسرة

سنثيا بي لويد

الإمكانية البشرية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي مرهونة بجيل الأطفال الحاليين. وتسهم الأسرة والدولة في تطوير إمكانية الأطفال من خلال دعم حاجاتهم اليومية ومن خلال الاستثمار في صحتهم وتعليمهم. وفي الدول التي تكون الدولة فيها ضعيفة وذات سلطات تنفيذية محدودة، فإن الأسرة هي تحكم حصول الأطفال لا على موارد أسرهم فحسب بل، إلى حد كبير أو أقل، على حصولهم على الموارد العامة مثل تلك المتوافرة من خلال أنظمة الصحة والتعليم التي تموِّلها الحكومة. ولمّا كان الأطفال يعتمدون على والديهم (وغيرهم من أفراد أسرهم)، فإن من الصعب عليهم السعي للحصول على الرعاية الصحية أو حضور المدرسة بدون تعاون ودعم من أُسرهم.

وترتبط نسبة المواليد العالية على المستوى القومي بالجيل الأصغر المتزايد على نحو سريع؛ وهذا له آثاره على إجمالي كميَّة ونوعيَّة الخدمات العامة المتاحة للأطفال (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب). وزيادة على ذلك، ترتبط نسبة المواليد ارتباطاً مباشراً بنسبة عدد الأُسر الكبيرة ونسبة عدد الأطفال الذين يشبُّون في الأسر الكبيرة (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).[1] وتعني نسبة المواليد العالية، داخل الأسرة، المزيد من النسل بالنسبة للطفل

الواحد؛ وهذا له آثاره بالنسبة لعبء مسؤوليات الوالدين وبالنسبة لمستوى وتوزيع دعم الأسرة للأطفال واستثمارها فيهم. ولا تتغيَّر بِنيَة ووظائف الأسرة عند تدني نسبة المواليد فحسب، بل تتغيَّر كذلك تقسيمات المسؤوليات والموارد بين أفراد الأسرة – بين الوالدين والأطفال، وبين الأب والأم، وبين البنين والبنات.

وليست آثار نسبة المواليد العالية محايدة بالنسبة لجنس المواليد. ففي كل المجتمعات تكمن وظائف النساء الإنجابية الخاصة في صميم التقسيم الجنسي للعمل وإعداد الأطفال اجتماعياً لتسلُّم أدوارهم عند البلوغ.[٢] ولا يمكن أن تكون هناك نسبة مواليد عالية بدون تكريس جزء هام من حياة النساء إلى حمل الأطفال، مع كل ما في ذلك من مخاطر ومسؤوليات. وقد تعني نسبة المواليد المنخفضة في إطار فرص تحسين بقاء الأطفال على قيد الحياة، من ناحية، فترة زمنية أقصر لحمل الأطفال ومن ناحية أخرى فترة زمنية أطول من الحياة السليمة الصحيَّة عند البلوغ كي تكرَّس (من قبل النساء) إلى عدد أقل من الأطفال وغير ذلك من الأدوار.

ويقدِّم هذا البحث، الذي يأخذ مصالح الجيل القادم بعين الاعتبار، مراجعة حديثة للدلائل، وبصورة أساسية من الدول النامية، لتجارب الأسرة في مجال نسبة المواليد وحجم الأسرة وانعكاساتها على الاستثمار في جيل الشباب.[٣] ويمعن البحث النظر في تجربة الأطفال بصورة جماعية وبصورة فردية كذلك، ويتقصى الطرق التي تختلف من خلالها تجارب الأولاد والبنات. وتذهب المقالة إلى أبعد من الآثار المعروفة بصورة أكثر لنسبة المواليد العالية على صحة الأطفال وفرص تعليمهم – أي الاستنزاف الغذائي للأمهات كنتيجة للحمل المتكرر والضغوط على موارد الأسرة – إلى تقصِّي آثار نسبة المواليد على وصول الأطفال إلى الفرص فيما هو أبعد من المنزل وإلى إعدادهم اجتماعياً لأدوارهم عند البلوغ. كما تتقصى المقالة الصلات بين نسبة المواليد والمدى الذي يصبح الأطفال عنده مرغوباً فيهم وكذلك المساواة بين الإخوة والأخوات.

ويبدأ الفصل أولاً بتلخيص الحكمة المعهودة عن العلاقة بين «حجم الأسرة» والاستثمار في الأطفال ويقدِّم إطاراً لتحليل أربعة آثار على العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار

في الأطفال: ١) مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي، ٢) دور الدولة، ٣) ثقافة الأسرة، ٤) ومرحلة التحوُّل الديموغرافي.[٤] وبعد ذلك يعيد هذا الفصل تقويم الحكمة المعهودة ويتقصى الآثار الايجابية الكامنة لتدني نسبة المواليد على الاستثمار المتزايد في الأطفال.

الحكمة المعهودة: القيود المفروضة على موارد الأسرة

يُفتوض بصورة عامة أن الأطفال الذين لهم الكثير من الاخوة والأخوات أو الأخوة والأخوات الذين لا تكون بينهم سوى مسافات زمنية ضيِّقة لا يحتلُّون سوى مرتبة أقل من الأخوة والأخوات الأقل عدداً على مؤشرات التنمية البشرية مثل نسبة الوفيات والتغذية والتحصيل العلمي. ويُعتبر هذا نتيجة للقيود المفروضة على موارد الأسرة التي تجعل كلَّ طفل لا يحصل إلاّ على نصيب أصغر من موارد الأسرة، بما في ذلك دخل الأسرة ووقت الوالدين، أو موارد الأم الفيزولوجية والغذائية – وكلها أمور هامة لتنمية الطفل الرضيع والطفل الصغير. ويُنظر للأطفال الذين يولدون أولاً على أساس أنهم بداية يحظون بميزةٍ على غيرهم؛ أمّا الأطفال الذين يولدون فيما بعد فعليهم البدء في الحياة وهم يشاركون أخوة وأخوات أكثر في الحصول على موارد الأسرة. ورغم أن دخل الأسرة يمكن إدخاره لاستعماله في المستقبل للإفادة من موارد الأسرة بالتساوي بين الأطفال، فإنه لا يُتوقَّع للوالدين أن تكون لهم القدرة ذاتها لادخار مواردهما الأساسية، مثل وقتهما وطاقاتهما الجسدية. ولذلك فإن من المحتمل أن يجدا أن من الأكثر صعوبة عليهما حماية الأطفال الذين يولدون فيما بعد من عواقب القيود المفروضة على مواردهما.[٥]

والحكمة المعهودة، على الرغم من أن لها جاذبية بديهيَّة، تقوم على وجهة نظر خاصة لعلاقة الوالدين بالأطفال في الأسرة على أساس أن الأسرة وحدة اقتصادية محدَّدة يستهلك فيها الأطفال موارد الوالدين ولكنهم لا يسهمون فيها. كما تفترض هذه الحكمة زيادة على ذلك أن الوالدين ذوي الموارد المتماثلة يخصِّصون نفس النسبة من ميزانية الأسرة إلى أطفالهم مجتمعين بغض النظر عن عددهم – وهو افتراض يثيرالدهشة نوعاً ما، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظرة المقبولة على نطاق واسع القائلة إن الوالدين متعهدان غير أنانيين لأطفالهم وراغبان في تكييف مواردهما بحيث تلبي حاجات أطفالهما. ويُقدِّم العرض المختصر التالي

للأدلة التجريبية التي استخلصت من سلسلة واسعة من الدول النامية ما هو معروف عن استنزاف موارد الأمومة وتصفية موارد الأسرة كما ترتبط بحجم الأسرة من البيانات المتاحة، ويؤجِّل (هذا العرض) إلى مناقشة تالية الآثار الكامنة لهذه النتائج على الأطفال الذين يعيشون حالياً في الدول التي تظلُّ معدلات المواليد فيها عالية.

وفيات الأطفال

تكمن وراء الرسالة المألوفة حول المزايا الصحية للتخطيط الأسري – «صحَّة أفضل للأمهات والأطفال مع التخطيط الأسري» – الفكرة القائلة إن عدد مواليد أقل ومسافات زمنية أطول بينها سيؤدي إلى تخفيض وفيات الولادة وزيادة فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة. وتظهر دراسة تحليلية موسَّعة لعمليات مسح للمواليد من سلسلة من الدول النامية أُجريت ما بين أواسط السبعينات حتى أواخر الثمانينات أن متوسط الخطر النسبي لوفيات الأطفال بالنسبة للأطفال الذين يولدون بعد أقل من سنة ونصف بعد الولادة السابقة هو تقريباً ضعف خطر الوفاة بالنسبة للأطفال الذين يولدون بعد سنتين أو أكثر بعد ولادة آخر طفل. والأطفال الذين يولدون لأمهات صغيرات جداً (أقل من ١٨ سنة) يعانون أيضاً من أخطار وفيات عالية.[٦] وقد يفسِّر عدد من الآليات الممكنة هذه العلاقة، كل منها مرتبط بالقيود على موارد الوالدين التي تؤثِّر على الوضع الغذائي للطفل.[٧] وأول هذه الآليات هو الأثر الفيزيولوجي – استنزاف الأمومة – المرتبط بآثار الحمل ورضاعة الثدي على وضع الأم الغذائي مع تأثير ذلك على وزن المولود الجديد عند الولادة وتطوراته اللاحقة. وترتبط الآلية الثانية بالمنافسة بين الأخوة والأخوات على الموارد الغذائية التي تفسر جزئياً وليس كلياً بالفطام المبكِّر.[٨]

ومع تدنِّي نسبة المواليد، فإن أنماط الإنجاب تتغيَّر بطرق يحتمل أن يكون لها انعكاسات على فرص البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأطفال الأفراد. وتتضمَّن هذه تخفيضات تكافؤ المواليد الأعلى ومواليد الأمهات الصغيرات جداً والنساء الأكبر سناً بكثير؛ وهذه التخفيضات بدورها تخفِّض عدد المواليد الجدد الذين يواجهون أخطار الوفيات المتزايدة.[٩] وعلى أية حال، يمكن أن يكون للتغيّرات الأخرى في أنماط الانجاب التي تصاحب

أحياناً تدني نسبة المواليد – والأكثرهـا أهمية، تقصير مدة فترات الحمل نتيجة لتدني فترة إرضاع الثدي وبسبب الامتناع في فترة ما بعد الولادة – أثر معاكس.[١٠] وعندما تحدث هذه التغيّرات، فإن مزايا حجم الأسرة الأصغر لفرص بقاء الطفل الفرد على قيد الحياة قد تقلُّ بصورة كبيرة أو حتى قد تُلغي هذه المزايا تماماً. وفي الحقيقة، فإن من الممكن أن تُفسَّر العلاقة الإحصائية السلبية التي تشاهد عادة بين بقاء الطفل على قيد الحياة وترتيب الطفل بين أطفال الأسرة، إلى حَدٍّ كبير، عن طريق المسافات الزمنيَّة الأقصر بين المواليد للنساء اللواتي يلدن المزيد من الأطفال.[١١] وهكذا، فإن الآثار المترتبة على فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة من تدني المواليد في الدول التي تظل نسبة المواليد عالية فيها، هذه الآثار تعتمد على التغيرات الأخرى في أنماط الإنجاب.

صحة الأطفال وتغذيتهم

توفر البيانات المتاحة من أجزاء كثيرة من العالم النامي الدليل على أن الأطفال الصغار الذين لهم المزيد من الأخوة والأخوات الصغار لهم نتائج غذائية أسو على المدى البعيد[١٢] من الأطفال الذين لهم أخوة وأخوات أقل، حتى بعد تفسير أسباب الاختلافات في ترتيب المواليد وفي المسافات الزمنية بين المواليد.[١٣] وتدل الدلائل من الفلبين أن هذه الآثار ليست بهذا التأثير بالنسبة للوضع الغذائي الحالي (أو على المدى القصير)[١٤]. ورغم أن الوالدين يوزعان موارد الأسرة الحالية توزيعاً عادلاً بين الأطفال، إلاّ أنهم غير قادرين على تعويض الأطفال الذين يولدون فيما بعد بسبب المساوئ المتراكمة التي يعانون منها جراء توجُّب مشاركتهم موارد الأسرة (لا المالية فحسب بل أيضاً وقت الوالدين وعنايتهم) مع المزيد من الأخوة والأخوات أكثر مما عانى منه إخوتهم وأخواتهم الذين ولدوا قبلهم. وبصورة خاصة، قد يكون وقت الأم هو أكثر المعوقات أهمية. وفي الأوضاع التي تكون أنظمة المساعدة المتوسعة ضعيفة، فإن هذا غالباً ما يؤدي إلى رعاية أسوأ عندما يصبح الأخوة والأخوات الصغار هم المسؤولون عن ذلك.[١٥]

التحصيل العلمي

استثمارات الوالدين في الأطفال يعتمد بعضها على بعض إلى درجة عالية. والصحة الجيِّدة هي شرط مسبق لفعالية التعلُّم؛ كما أن الصحة أيضاً ترتبط ارتباطاً قوياً بالانتاج وأدوار العمل المستقبلية.

وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة للأطفال في سن المرحلة الابتدائية في نيبال علاقة وثيقة بين الأوضاع الغذائية للطفل على المدى البعيد والالتحاق بالمدرسة الابتدائية.[١٦] وفي نيكاراغوا، وُجد أن الوضع الغذائي للأطفال يرتبط ارتباطاً قوياً بمتوسط سنوات التحصيل التعليمي.[١٧] ويحمل عدد الأخوة والأخوات في ثناياه امكانية كامنة للتأثير على تعليم الأطفال المدرسي ليس مباشرة فحسب بل بصورة غير مباشرة كذلك من خلال تأثيره على التغذية والصحة.

وجرى تقصي آثار حجم الأسرة على تقدم الطفل في المدرسة من حيث سنوات الدراسة التي تم الحصول عليها وإكمال المستويات الهامة ونوعية التعليم في أوضاع مختلفة من الدول النامية وبصورة خاصة جداً في آسيا. فقد وُجد في عيّنة من ١٤ دراسة لالتحاق الأطفال بالمدارس حالياً أن ٢٨ مجموعة منفصلة من النتائج التجريبية عن التحصيل التعليمي و٧ دراسات عن معدلات التسرُّب من المدرسة أو معدلات إكمال التعليم المدرسي وكذلك مستوى استثمارات الوالدين في التعليم المدرسي (من حيث الانفاق) كانت عادة ولكن ليس دائماً ترتبط ارتباطاً سلبياً مع عدد الأخوة والأخوات.[١٨] ويختلف حجم هذه الآثار ودلالاتها الإحصائية اختلافاً كبيراً عبر الدول وعبر الجماعات داخل الدول.

ويؤثر الوالدان على تعلُّم الأطفال وبقائهم في المدرسة لا من حيث اعفائهم من الواجبات الأسرية الأخرى وقضاء بعض الوقت معهم ومساعدتهم على التعلم فحسب، بل أيضاً من خلال الاسهامات المالية لمدارس أطفالهم. والمستويات العالية من الإنفاق تمثِّل استثماراً أكبر في المدخلات التعليمية التكميلية مثل الكتب والمعلمين والمدارس الخاصة ذات النوعية الأفضل. وقد وجدت الدراسات القليلة التي تفحصَّت العلاقة بين أعداد الاخوة والأخوات وانفاقات الوالدين ونوعية المدارس آثاراً سلبية بصورة مضطردة.[١٩] ويؤيد هذا بصورة عامة أكثر الدلائل من الفلبين وتايلند التي تظهر تدنيات أكبر في الإنفاق بالنسبة للطفل الواحد من الانفاقات بالنسبة للبالغ الواحد مع ازدياد حجم الأسرة.[٢٠]

الوسط وأهميته

لا تبدو الصلة بين نسبة المواليد العالية والمستويات الأدنى من استثمارات الأطفال، رغم أنها ظاهرة بصورة عامة، أنها صلة صحيحة عالمياً أو هامة كمياً بالضرورة فيما عدا في بعض

الأوساط أو بالنسبة لمجموعات بعينها. وتدل الدراسات التي ذكرت سابقاً أن مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومستوى الانفاق الاجتماعي الذي تقوم به الدولة وثقافة الأسرة ومرحلة التحوُّل الديموغرافي هي محددات حاسمة للعلاقة بين نسبة المواليد ومستوى استثمار الأطفال.

مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية

هناك حاجة لمستوى ما من التقدم قبل أن يكون لحجم الأسرة أثرٌ على استثمار الأطفال. ففي البيئة التي لا يوجد فيها مدارس أو عيادات صحيَّة، ليس أمام الوالدين سوى طرق قليلة للتأثير مادياً على صحة أطفالهم أو تعليمهم المدرسي، سواء كانت مواردهم تتوزَّع على عدد قليل أو على عدد كبير من الأطفال. ووفقاً لما يقوله أحد المحللين، «لا يمكن لقضية المنافسة بين الأخوة والأخوات أن تكون ذات معنى إلاّ إذا كانت إضافة معتدلة من موارد الأسرة الموجهَّة إلى الطفل كافية لإحداث تحسينات كبيرة على رفاه ذلك الطفل.[٢١] وزيادة على ذلك، فإن العائدات المحتملة الكامنة للوالدين وأطفالهم من الاستثمار الصحي والتعليمي في الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييمات الوالدين لنوعية الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة لأطفالهم وللفرص المستقبليةالتي ستتاح لأطفالهم في سوق العمل، ويميل كلاهما للتحسُّن مع ازدياد التنمية.

وتجسَّدت أهمية مستوى التنمية في تحديد العلاقة بين نسبة المواليد ومستوى استثمار الأطفال في دراسة تحليلية مقارنة حديثة لأثر حجم الأسرة على الوضع الغذائي للأطفال في ١٥ دولة نامية. ووجد المؤلف أن الأثر السلبي لحجم الأسرة على الوضع الغذائي للأطفال قد ازداد مع تمكُّن نسبة أكبر من السكان من الحصول على مياه الشرب السليمة والخدمات الصحية. وزيادة على ذلك، فإن العلاقة السلبية بين حجم الأسرة والتحصيل العلمي من المحتمل أن تتحقق بصورة أكبر وتكون ذات دلالة إحصائية في المناطق المدينية مما هي عليه في الأوضاع الريفيَّة وفي الدول الأكثر تنمية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مما هي عليه في دول جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية.[٢٢] ويمكن إيجاد المزيد من الدلائل على أهمية التنمية للعلاقة بين حجم الأسرة واستثمار الأطفال في المقارنات عبر الأجيال في تايوان

ونيكارغوا وماليزيا، وفي كل حالة، لم يبد أن تعليم الوالدين قد تأثَّر بعدد ما كان لديهم من الإخوة والأخوات، في حين ظهرت آثار سلبية لحجم الأسرة في الجيل الحالي من الأطفال.[٢٣]

دور الدولة

عند أي مستوى خاص من مستويات التنمية، كلما كَبُر المدى الذي يجري عنده دعم الدولة لخدمات الأطفال، كلما قلَّت أهمية القيود المفروضة على موارد الوالدين الخاصة بالاستثمار في الأطفال. وعلى سبيل المثال، فإن احتمال أن يلتحق طفل بالمدرسة لا يتأثَّر إلى حد كبير بعدد الأخوة والأخوات الآخرين في مختلف عدد من الأوضاع الفقيرة نسبياً (مصر وغانا وباكستان).[٢٤] ومعظم الحكومات تلتزم بالتحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية،[٢٥] وأصغر أطفال المدرسة سناً (مابين الخامسة والثامنة) ليس لهم سوى قيمة منخفضة نسبياً في سوق العمل. وأهم محددات **التحاق** الأطفال بالمدرسة هي تعليم الوالدين واتاحة الوصول إلى مدرسة قريبة. ومن ناحية أخرى، فإن الأكثر احتمالاً هو أن يرتبط التحصيل العلمي بحجم الأسرة بسبب النفقات المتزايدة وتكاليف الفرص.[٢٦]

ويمكن استخلاص الدليل على هذه النقطة من الدراسة التحليلية المقارنة التي سبق الاستشهاد بها الخاصة بحجم الأسرة وتغذية الأطفال ومن مقارنة الاختلافات الإثنيَّة في ماليزيا. وبالنسبة لمجموعة من ١٥ دولة نامية، ترتبط كمية المساعدة للقطاع الزراعي (وهي مقياس للدعم الحكومي للغذاء) ارتباطاً قوياً بانخفاض في الأثر السلبي لحجم الأسرة على نمو الطفل.[٢٧] ففي ماليزيا، فإن النسبة الكبرى من المنح التعليمية الحكومية (فيما بعد المدرسة الابتدائية) والوظائف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص محجوزة للعنصر الماليزي. ورغم أن حجم الأسرة يبدو أن لا أثر سلبي له على التحصيل العلمي بين أفراد العنصر الماليزي، إلاّ أن هناك علاقة سلبية ظاهرة بين العنصرين الصيني والهندي في البلاد.[٢٨]

ثقافة الأسرة

في حين أن تقاسم الموارد هو مظهر مركزي من مظاهر الحياة الأسرية في كل الثقافات، إلاّ أن حجم وتركيب الوحدة الأسرية التي تحدث فيها التبادلات وكذلك نمط تدفقات الموارد بين الآباء والأمهات وبين البالغين والأطفال تختلف عبر الثقافات المختلفة. ويمكن لدائرة الأسرة التي

يجري فيها تقاسم الموارد أن تمتد جانبياً وكذلك رأسياً. وزيادة على ذلك، يمحن للأطفال المشاركة بصورة فاعلة في أعمال الأسرة ويقدّمون اسهاماً اقتصادياً هاماً بدءاً من سن صغير نسبياً.

وتميل الأوضاع الأكثر تقليدية إلى التأكيد على رفاه الأسرة المشتركة على حساب رفاه الفرد – ولربما كان ذلك لأن الأسرة تلعب دوراً مركزياً في إعادة توزيع الدخل. وفي مثل هذه البيئة، قد يكون استثمار الأطفال يجد دافعيته بصورة أكبر بفعل حاجات الأسرة المشتركة أكثر مما يتم ذلك بفعل الحاجات الفردية للطفل، مع احتمال حدوث التخصص بين أطفال الأسر الأكبر وغالباً وفق جنس الطفل وترتيبه بين المواليد. ولا يعني هذا القول أن الوالدين غير راغبين بالضرورة في الاستثمار في أطفالهم، بل يعني فقط أن احتمال قيامهم بذلك هو أقل إذا لم يكن هناك طموحات واضحة في الحصول على عوائد اقتصادية للأسرة، ككل من حيث احتمالات الفرص المحسَّنة للشباب المتعلم وعائدات مؤكدة بصورة معقولة.

وزيادة على ذلك، قد يكون للأمهات والآباء حوافز وقدرات مختلفة للاستثمار إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروفهم الاقتصادية شديدة الاختلاف. ورغم أن هناك الكثير من الأدلة على أن الأمهات أكثر توجُّهاً نحو الأطفال في انفاقهن من الآباء، فإن انعكاسات هذه الاختلافات بالنسبة لتخصيص الموارد بين الوالدين والأطفال ستعتمد على المكاسب النسبية للنساء واستقلالهن الذاتي الشخصي ودورهن في القرارات حول تخصيص الموارد الأخرى الخاصة بالأسرة.[٢٩] وقد تكون الأسر في المجتمعات التقليدية ذات نسبة المواليد العالية أقل توجهاً نحو الأطفال في انفاقاتها بسبب السلطة الأكبر للذكور داخل الأسرة والسلطة الأكبر لجيل الوالدين بالنسبة لجيل الأطفال.

والأكثر من ذلك هو أن مسؤوليات مساعدة الأطفال تمتد في بعض الثقافات إلى أبعد من والدي الطفل نفسهما لتشمل الأجداد والجدَّات، والعمَّات والأعمام والأخوة والأخوات الأكبر سناً. وعلى سبيل المثال، ففي جنوب الصحراء الأفريقية حيث إرضاع الأطفال شائع وحيث يشارك البالغون الآخرون من الأقارب يشاركون في تحمل مسؤولية رعاية الأطفال، فإن عدد الأطفال أقل أهمية في تحديد مستقبل الأطفال.[٣٠] فقد أظهرت مقارنة بين ثلاثة دول أمريكية

لاتينية وثلاثة دول من جنوب الصحراء الأفريقية في مجال العلاقة بين حجم الأسرة وأوضاع تغذية الأطفال على المدى البعيد أن ولادة الطفل في أسرة كبيرة له أثر سلبي كبير وذو دلالة احصائية على الوضع الغذائي للأطفال في البرازيل وكولومبيا وإلى مدى أقل في جمهورية الدومينكان. وبين الدول الافريقية لم تكن هناك أية علاقة مضطردة يبين حجم الأسرة وتغذية الطفل. ففي غانا، كان هناك أثر سلبي قليل وفي مالي والسنغال أثر إيجابي ولكن غير هام وليس له دلالة احصائية.[٣١] وفي مثل هذه المجتمعات، فإن إرضاع الأطفال والذي يزداد احتمال حدوثه مع ازدياد حجم الأسرة[٣٢] يؤدي إلى كسر حدود الاقتصاد الأسري وينشر أثر الأطفال الإضافيين على موارد الأسرة عبر شبكة أوسع من الأقارب.

وتأتي المزيد من الأدلة على أهمية دعم الأسرة الموسَّعة من دراسات التحصيل التعليمي للأطفال وفق حجم الأسرة في اسرائيل وكينيا.[٣٣] إذ بين العرب المسلمين في اسرائيل، حيث الأسرة الموسَّعة هامة في مساعدة الأطفال، فإن حجم الأسرة النواة (المصغَّرة) لا يؤثر على الحصول على التعليم. وعلى النقيض من ذلك، فإن حجم الأسرة أمر هام للحصول على التعليم بالنسبة ليهود إسرائيل، الذين يعيشون إلى حدٍ كبير في نطاق الدائرة الاقتصادية المصغَّرة. أمّا الأهمية الكامنة للأخوة والأخوات الكبار كمصدر من مصادر المساعدة التعليمية للأخوة والأخوات الأصغر سناً في الأسرة فإنها تجد الدليل عليها من العيِّنات الريفيَّة والمدينيَّة في كينيا، التي تظهر أن الأطفال الأكبر والأطفال الأصغر في الأسر الكبيرة (المكوَّنة من أكثر من ثمانية أفراد) يحققّون انجازاً أكبر من حيث التحصيل التعليمي من الأطفال الوسط بينهما.

ويبدو أن القيم التي ترتبط بالمشاركة بين أفراد الأسرة آخذة في التغيُّر بمرور الوقت نظراً إلى أن التنمية تحدث تحت تأثير الدول المتقدمة في الوقت الحاضر.[٣٤] ويؤدي ادخال التعليم الشامل إلى نسف البنية الاقتصادية للأسرة الموسَّعة التقليدية، وتضعف من سلطة الكبار على الصغار وسلطة الرجال على النساء، وتؤكِّد بصورة أكبر على الوحدة الزوجيَّة داخل الأسرة الأكبر.[٣٥] وتقلِّل مثل هذه التغيّرات من سيطرة الأسرة الكبيرة على توزيع المكاسب المالية المتحصِّلة من الاستثمار في الأطفال، في الوقت الذي تؤدي فيه إلى تركيز أكبر من استثمار الوالدين في أطفالهم البيولوجيين. وفي الأوضاع التي توفِّر فيها الأسرة الموسَّعة مصدراً هاماً

من مصادر مساعدة الأطفال، فإن هذا يمكن أن يقلّل من المنافسة على الحصول على نصيب من هذه الاستثمارات. وفي الوقت نفسه، فإن الفردية المتزايدة تزيد من القيمة المرتبطة بتحقيق الذات، وكنتيجة لذلك، تزيد من القيمة التي يضعها الوالدان على رفاه الأطفال كغاية في حد ذاتها لا كوسيلة من وسائل تماسك الأسرة ومساندتها.

مرحلة التحوُّل الديموغرافي

تمثّل مرحلة تحوُّل دولة ما من نسبة المواليد العالية إلى المنخفضة (أو «التحوُّل الديموغرافي») بعداً تاريخياً ختامياً يؤدي إلى التوصل إلى نسيج من تفسيرات النتائج. وللصلة بين التحسينات في بقاء الأطفال على قيد الحياة وتبني قوانين المواليد المقصودة آثار لا على مجرد العلاقة بين نسبة المواليد وحجم الأسرة فحسب، بل على الحافز لدى الوالدين للاستثمار في الأطفال.

ولا تتصل نسبة المواليد مباشرة بحجم الأسرة إلاّ عندما يكون خطر الموت على الأطفال متدنياً جداً. بل حتى وأن حجم الأسرة يمكن له أن يزداد في بادئ الأمر عندما تتدنى نسبة الوفيات، وبعد ذلك قد تظل مستقرة لبعض الوقت حتى تبدأ تدنيات نسبة المواليد في التفوق على تدنيات نسبة الوفيات. ومع تسارع معدلات نمو السكان قبل أن تبدأ تدنيات نسبة المواليد تعادل بصورة كاملة تدنيات نسبة الوفيات، فإن عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الواحدة يزداد بمعدل ٥ر٠ طفلاً، وبعد ذلك تبدأ تتدنى أولاً إلى حدود المستويات السابقة وبعد ذلك دونها.[٣٦]

ويوضح شكل ١ العلاقة بين نسبة المواليد والعدد المتوسط للأخوة والأخوات الذين هم على قيد الحياة بالنسبة للطفل الواحد (من سن صفر إلى ١٥ سنة) وذلك بالنسبة لمجموعة ١٩ دولة نامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينات، مع مرحلة التحوُّل الديموغرافي وكذلك مع بروز الإقليم كإقليم هام. أولاً، يبدو أن هناك عتبة من ٤ مواليد لكل امرأة تقريباً لا بدَّ من الوصول لها قبل أن تترجم التدنيات في نسبة المواليد إلى تقلصات في حجم الأسرة كما يتعرَّض لها الأطفال. وثانياً فإن نمط وتوقيت الصلة بين نسبة المواليد وحجم الأسرة هما متميِّزان في جنوب الصحراء الافريقية حيث تبدو الدول أن بها عدداً أقل من المتوقع من الأخوة والأخوات بالنسبة للطفل الواحد بالنسبة لمستوى نسبة المواليد فيها، وربما كان ذلك بسبب نسبة وفيات الأطفال الأعلى.

شكل ١. العلاقة بين اجمالي معدلات المواليد وعدد الاخوة والأخوات بالنسبة لكل طفل عمره ما بين صفر – ١٥ سنة

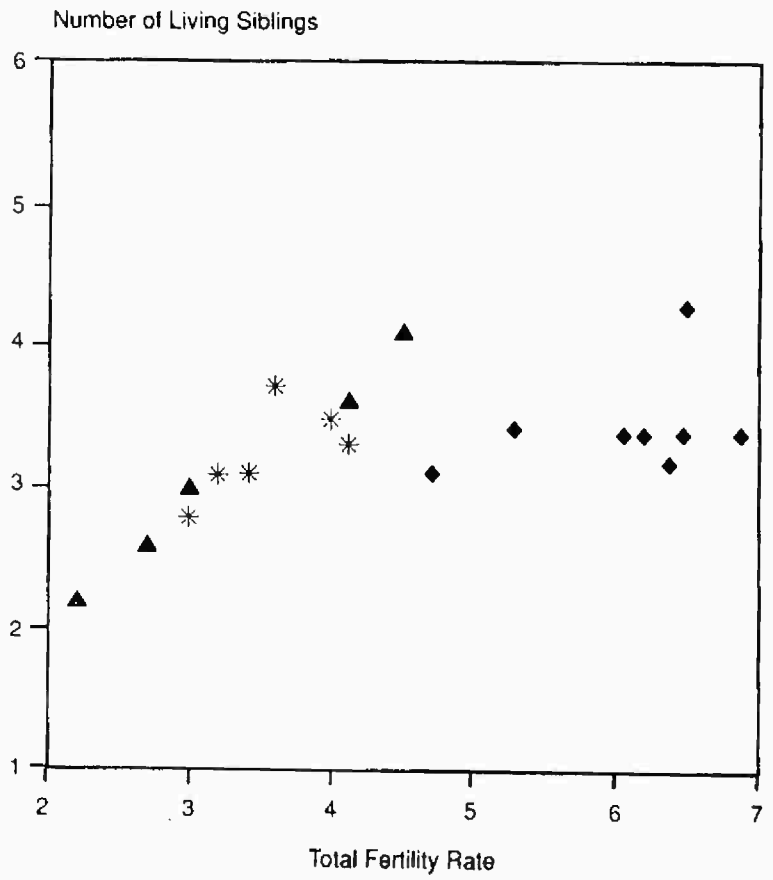

◆ جنوب الصحراء الافريقية ▲ شمال افريقيا وآسيا ✳ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

ملاحظة: البيانات لـ١٩ دولة نامية في ثلاثة أقاليم.

وينطوي التحول من «بناء الأسرة العشوائي الذي يعتمد على الحظ» إلى «بناء الأسرة الذي يعتمد على التنظيم»، من خلال تحسُّن بقاء الأطفال على قيد الحياة [٣٧] ومن خلال المعرفة الأوسع والتعليم على تطوير الشعور بالوكالة عن الذات، وإدراك متزايد بإتاحة الاختيار وامكانية التحسُّن الشخصي، وفي الأوضاع التي تكون فيها شبكات المساعدة في الأسر الموسَّعة هامة، الشعور الأكبر بواجب المرء تجاه أطفاله لا أطفال أفراد الأسر الأُخرى. ويأتي الحافز لدى الوالدين على السيطرة على نسبة مواليدهم في الأساس من الرغبة في القيام باستثمار أكبر في أطفالهم والثقة المتزايدة أن كلاً من الوالدين والطفل سيظلون على قيد الحياة فترة زمنية طويلة تكفي لجني ثمار العائدات من الاستثمار. وعند هذا الحد يستطيع الوالدان البدء في تصوُّر الامكانات البديلة لأنفسهم ولأطفالهم الآخرين التي يمكن أن يسمح بها عدد الأطفال الأقل. ولا يمكن لهذا أن يحدث حتى تسمح مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحدوث معدلات معقولة من العائدات على استثمار الأطفال وعندما تصبح تكاليف الاستثمارات كبيرة ويتحملها في الأساس والدا الطفل لا المجموعة الأكبر من الأقارب أو الدولة. وفي خلال مرحلة التحول هذه، يمكن توقُّع أن تكون تدنيات حجم الأسرة مرتبطة بالمستويات المرتفعة لاستثمار الأطفال من قبل الوالدين. وفي الحقيقة، تظهر النتائج الحديثة من تايلند، التي خرجت لتوِّها من إكمال تحوُّل ديموغرافي سريع جداً، علاقة قوية بين حجم الأسرة والالتحاق بالمدارس الثانوية الدنيا والعليا.[٣٨]

المواليد غير المرغوب فيهم: إعادة النظر في القيود على موارد الأسرة

حدود الأسرة، ومجال واتجاه المشاركة في الموارد داخل الأسرة، وتكاليف وعوائد استثمار رأس المال البشري كلها عوامل تؤثِّر على دافعيَّة الوالدين على الاستثمار في الأطفال وعلى ممارسات تنظيم الولادة كذلك. وظهور «المواليد غير المرغوبين» هي عَرَضٌ من أعراض تزايد طموحات الوالدين وازدياد وعيهم على البدائل المتاحة عن وضعهم الحالي ووضع أطفالهم. ويحتمل أن يكون لنسبة المواليد العالية أكثر الآثار السلبية على مستويات الاستثمار في الأطفال عندما يكون الأطفال غير مرغوب فيهم. وهكذا يصبح المواليد غير المرغوبين، بالارتباط مع المستويات الشائعة لمعدل الاستثمار في الطفل الواحد، مقياساً للإمكانيات غير

المتحقّقة لاستثمار الوالدين في أطفالهم في إطار اجتماعي اقتصادي وثقافي معيَّن.

إلى أي مدى تكون نسبة المواليد غير مرغوب فيها أو غير مخطّطة أو غير متوقعة؟ وقدِّر مؤخراً مجموع مستويات «لنسب المواليد غير المرغوبة» بالنسبة لعدد من الدول النامية، وبُني هذا التقدير على أسئلة حول مدى الرغبة في المولود التالي من الدراسات المسحيَّة الديموغرافية والصحيَّة.[٣٩] ويبدو أن هناك ٣٠ بالمائة من المواليد غير مرغوبٍ فيهم في الدول التي تصل معدلات المواليد فيها متوسطاً ما بين ٤ و٦، و١٦ بالمائة فقط في الدول ذات مستويات المواليد الأعلى، و٢٥ بالمائة في الدول التي يهبط متوسط مستويات نسبة المواليد إلى أقل من ٤. وبعبارة أخرى، عندما تبدأ نسبة المواليد في التدني في الأقاليم التي نسبة المواليد فيها عالية مثل جنوب الصحراء الافريقية والشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإن نسبة مئوية متزايدة من المواليد ستكون غير مرغوبة، وهذا يعني امكانية حدوث «استثمار دون المطلوب» متنامي في الأطفال وينسب حدوث ذلك مباشرة إلى الإفراط في المواليد.

وتوحي مراجعة الأدبيات الانثربولوجية على وجود الأدلة على الافراط في المواليد نتيجة للتغذية السيئة والصحة المعتلَّة وإهمال الوالدين للأطفال الذين سيكون لدى والديهم عدد كبير من الأطفال أو بين الفتيات اللواتي يفضّل والديهم الأولاد عليهن.[٤٠] وعندما يكون تفضيل الأبناء قوياً، فإن الوالدين قد يزيدوا في عدد المواليد على العدد الذي يفضلونه من الأطفال لمجرَّد تحصيل العدد الذي يرغبونه من الأبناء. وهكذا، فإلى الحدِّ الذي تكون نسبة المواليد العالية مردُّها جزئياً لتفضيل الوالدين جنساً على جنس آخر وليس مردُّها الحصول على أسرة كبيرة الحجم، فإن هناك آثاراً هامة للاستثمار الأقل من المطلوب، الانتقائي، في البنات.

ومن الصعب قياس نسبة المواليد غير المرغوبة قياساً مباشراً على مستوى الأسرة وذلك بسبب عزوف الوالدين ، وهو أمر يمكن تفهُّمه، عن القول بأن أطفالهم الحاليين هم أطفال غير مرغوب فيهم. ففي إحدى المحاولات القليلة التي أمكن التعرُّف عليها بين الأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع، وُجد أن الرغبة في الحصول على المولود عامل مستقل هام يفسِّر

الاختلافات في احتمالات بقاء الأطفال على قيد الحياة بالنسبة حتى يروا يوم عيد ميلادهم الأول في ريف تايلند.[٤١] ووجدت محاولتان جرتا مؤخّراً لتقدير نسبة المواليد غير المرغوبين أو غير المتوقعين أو حتى الذين ولدوا «زيادة» بالنسبة للأمهات فرادى في الهند وماليزيا، وجدتا (أي الدراستان) بصورة غير مباشرة أن وصول الولادات غير المخطَّطة أو غير المتوقَّعة كان لها آثار سلبية على استثمار الأطفال.[٤٢] وعلى أية حال، لا يمكن التوصُّل إلى استنتاجات عامة من هاتين الدراستين وحدهما لأن النتائج كانت مبنيَّة على عيِّنة صغيرة في حالة الهند،[٤٣] وعلى أساليب إحصائية غير مباشرة في حالة ماليزيا.[٤٤] وأهمية احتمال أن يكون الطفل غير مرغوب فيه على مستقبل هذا الطفل أهمية لا يمكن انكارها؛ ويتوجَّب على الأبحاث المستقبلية أن تولي هذه القضية عناية خاصة.

إطار موسَّع

ركَّزت المناقشة حتى هذا اليوم على العلاقة بين مستويات المواليد والمستويات المتوسطة لاستثمار الأسرة في الأطفال، وهي العلاقة المعروفة باسم *الأثر الناجم عن إضعاف الموارد*. وَوُجد أن هذا الأثر مشروط بصورة شديدة بالمستوى الإجمالي للمواليد والإطار الاجتماعي الاقتصادي، أي بمستوى المواليد غير المرغوب الذي يعمل كمؤشر على الأهمية الكامنة لهذه العلاقة في أوضاع محدَّدة. وعلى أية حال، فإن ثلاثة أبعاد إضافية للعلاقة بين نسبة المواليد والاستثمار في الأطفال قد تكون ذات أهمية أكبر على المدى البعيد: ١) *أثر الفرص المتاحة*، أي أثر نسبة المواليد على حصول الأطفال على موارد الاستثمار العامة التي يرغب الوالدين في توفيرها لأطفالهم؛ ٢) *أثر المساواة*، أي أثر نسبة المواليد على توزيع موارد الأسرة بين الأخوة والأخوات؛ ٣) *أثر ما بين الأجيال*، أي أثر نسبة المواليد على افتراض وجود أدوار غير تقليدية ونقل للفرص عبر الأجيال.

أثر الفرص المتاحة

يختلف توزيع أدوار العمل داخل الأُسر وفقاً لحجم هذه الأُسر بسبب الاختلافات في حجم العمل الذي ينبغي عمله وعدد أفراد الأسرة المتاحين لعمله، وكذلك بسبب الاختلاف في قوة المساومة بين الرجال والنساء وبين البالغين والأطفال داخل الأسرة، وكذلك

الاختلافات في طبيعة ووظائف الوحدة الأسرية. ويعمل الوالدان كحراس لبوابات أطفالهم التي يدخلون منها إلى عالم الفرص الذي يقع خارج الأسرة، ويقرران (أي الوالدان) نيابة عنهم كيف سيتم استخدام وقتهم وأين سيقضونه. وإذا كان هناك حاجة للأطفال للعمل داخل المنزل أو في مزرعة الأسرة، فسوف يكونوا أقل قدرة على اغتنام الفرص المتوفِّرة من خلال الاستثمار العام، مثل الخدمات الصحية أو الالتحاق بالمدرسة. وبالنتيجة، فإن الموارد العامة تستخدم بطريقة غير متساوية، حتى عند توزيعها بعدالة من قبل الدولة من حيث الجغرافيا والتكاليف. ويحتاج عمل الأسرة إلى إملاء حجم الموارد العامة المتاحة التي يستطيع الأطفال الحصول عليها والإفادة منها.

ورغم أن الأعداد الأكبر من الأطفال الصغار يزيد عبء العمل لكل أعضاء الأسرة الكبار إلاّ أن عبء عمل الأمهات يزداد بصورة غير متناسبة.[٤٥] وفي الحقيقة، فإن الوقت المكرَّس للأطفال مسؤول إلى حدٍ كبير عن الاختلافات في إجمالي وقت العمل بين الجنسين. والنتائج المترتبة على الأطفال الأكبر سناً نتيجة لأعباء الأم المتزايدة تتعلَّق مباشرة بالمساعدة المتاحة للأُسر الموسَّعة وللأدوار التي يتوقع أن يقوم بها الأطفال أنفسهم في الأسر الأكبر. والأخوة والأخوات الأكبر سناً هم مصدر أساسي لرعاية الأطفال بالنسبة للإخوة والأخوات الأصغر في الأسرة. وفي الحقيقة، فإن الأمهات اللواتي يتحملن مسؤوليات اقتصادية أكبر، في الأسرة المتزايدة، سيعتمدن غالباً على بناتهن للعمل كبديلات عن الأم بالنسبة لأطفالهن الأصغر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على تقدم بناتهن في المدرسة.[٤٦]

وتدل مراجعة للدراسات حول العوامل الأسرية المرتبطة بالدور الذي يلعبه العمل الذي يقوم به الأطفال على أن من من المحتمل أن الأطفال الذين لديهم اخوة وأخوات أكثر عدداً سيعملون ساعات أطول في المتوسط، وبخاصة عندما يكونوا بين أكبر الاخوة والأخوات سناً، من الأطفال الذين لديهم أخوة وأخوات أقل عدداً.[٤٧] وزيادة على ذلك، فإن البنات يتأثرن بذلك بصورة أشد من الأولاد. ففي الجزء الريفي من مقاطعة مهارشترا، يعمل الأطفال العاملون الذين لديهم إخوة وأخوات أكثر عدداً ساعات أطول من الأطفال العاملين

الذين لديهم أخوة وأخوات أقل عدداً، ويعود ذلك بدرجة كبيرة بسبب الوقت الأطول المكرَّس للعمل المنزلي.[٤٨] وفي الفلبين وبوتسوانا، وُجد أن عمل الأطفال المنزلي أكبر في الأسر التي لديها أطفال أكثر، وفي البرازيل وجد أن الأطفال الأكبر سناً (ما بين العاشرة والرابعة عشرة) ولهم اخوة وأخوات صغار (ما بين صفر وأربع سنوات) من المحتمل أن يكونوا منخرطين في قوة العمل ولكن مع آثار سلبية على حضورهم المدرسة.[٤٩]

أثر المساواة

الموارد المتاحة لطفلٍ معيَّن ليست هي نفسها مثل متوسط موارد الأسرة للطفل الواحد لأن الأخوة والأخوات يَفِدون على الأسرة تباعاً ولذلك يمرُّون بمرحلة الطفولة بصور مختلفة من حيث كل من منظور موارد الأسرة وتركيبة الأخوة والأخوات. وتتأثَّر العلاقة بين عدد الأخوة والأخوات، وموارد الأسرة المخصصة للأطفال، والاستثمار في طفل بعينه بالخصائص الفردية للأطفال وبخاصة الذكورة والأنوثة وترتيب المواليد. وحتى أكثر الوالدين إيماناً بالمساواة سيواجهون صعوبة في توزيع موارد الأسرة بالتساوي بين الأطفال بمرور الوقت، إذا أخذنا بعين الاعتبار المزيَّة الترتيبيَّة للأطفال الذين يولدون أولاً أو آخراً فيما يتعلق بوقت الوالدين المتاح. ويمكن للجنس أن يكون عامل تفريق هام. ولو كان للآباء أفكار متشدِّدة حول دور الإناث والذكور أو يعتقدون أن هناك فرصاً مختلفة تتاح للأولاد والبنات، فإنهم سيعاملون الأولاد والبنات بطريقة مختلفة وتزداد حرية الحركة لمثل هذا التفريق وفق عدد الأخوة والأخوات، وبالتالي فإن الأطفال الذين لهم إخوة وأخوات أقل من المحتمل أن يحظو بمعاملة أكثر مساواة.

وتوفِّر مقارنة آثار حجم الأسرة وفق جنس الأطفال وترتيب ولادتهم دليلاً على وجود اللامساواة الأكبر بين الأطفال الذين لهم كثير من الاخوة والأخوات. وعلى أية حال، فإن محاباة الأطفال متأخري الولادة أو متقدمي الولادة يتوقف على الإطار الثقافي وعلى البعد الخاص من استثمار الأطفال المأخوذ بعين الاعتبار. وعلى سبيل المثال، فإنه يبدو أن الأطفال متأخري الولادة لهم وضع غذائي طويل المدى أسوأ من اخوتهم وأخواتهم متقدمي الولادة.[٥٠]

وبالنسبة للتعليم، يختلف نمط اللاعدالة وفقاً لنظام مساعدة الأسرة. ففي إفريقيا فإن الطفل الذي يولد أولاً يجد محاباة من حيث الحصول على التعليم والتحصيل بالنسبة لإخوته أو أخواته القريبين منه على أمل أن الأخوة والأخوات الأكبر سيكونون قادرين في خاتمة المطاف على المساعدة في تعليم الأطفال الأصغر جداً في الأسرة. وتتطلَّب فعالية هذه الاستراتيجية فروقاً زمنية واسعة بين الأخوة والأخوات الأكبر والأصغر سناً، وهو ما يحتمل حدوثه بأكثر ما يكون في الأسر الكبيرة. وجاء مثل دراماتيكي على ذلك في دراسة للتحصيل العلمي في كينيا، التي أظهرت أن أصغر الأطفال في الأسر الكبيرة المؤلفة من ستة إلى ثمانية أطفال يحققون مستويات تعليمية أعلى بكثير جداً من اخوتهم وأخواتهم الأكبر منهم مباشرة.[٥١] ومن ناحية أخرى، فإن الأخوة والأخوات الأكبر سناً في آسيا – حيث نسبة المواليد أدنى وتمتاز بفترات عمرية أضيق بين أكبر وأصغر الأخوة – يتوجَّب عليهم في الغالب الانقطاع عن التعليم للمساعدة في رعاية الأطفال الأصغر في المنزل.[٥٢]

أثر ما بين الأجيال

سن البلوغ هي تلك الفترة من حياة الأطفال عندما يأخذون في الاستعداد لدورهم ككبار. وفي خلال هذه الفترة، فإن والد أو والدة الطفل من نفس جنسه، أو أي عضو بالغ له أهميته من بين أفراد الأسرة يصبح هو/ هي الدور النموذج في تشكيل توقعات الطفل أو «المعلم» الذي يتعلَّم منه مهارات معيَّنة. ولا يؤثِّر على المدى الذي يمارس الأطفال داخل الأسرة عنده البلوغَ بنفس الطريقة أو بطرق مختلفة حجمُ الأسرة في حدِّ ذاته فحسب بل كذلك الفترات الزمنية بين مولود ومولود والتوزيع الجنسي بين الاخوة والأخوات كذلك. وكلما كان عدد الأطفال في الأسرة أقل، كلما كانت فرص الاختلافات والتخصصات بين الأطفال أقل. والأقل احتمالاً هو أن تضم الأسر الأصغر عدداً كلاً من الأولاد والبنات. ومن المحتمل أن تكون الإختلافات وفق الجنس في عملية التأهيل الاجتماعي أقل حدَّة حيثما يكون أمام الأطفال فرصة القيام بمهام يجري تحديدها تقليدياً للجنس الآخر. وعلى العكس من ذلك، من المحتمل، في الأسر الكبيرة التي تضم أطفالاً من الجنسين، قيام كلٍّ من الأولاد والبنات بالتخصُّص في المهام التي تفرِّق بين الجنسين؛ وسينطوي هذا على آثار لتحصيلهم

العلمي وعلى ترتيبات معيشتهم وفي حالة الفتيات المراهقات، على توقيت معرفتهن الجنسية وزواجهن وكذلك وصول الطفل الأول.

وبسبب وجود فرصة تمثل الجنس الواحد (الذكور أو الإناث) بصورة غير كافية أو حتى عدم تمثيله في عدد أفراد الأسرة، فإنه قد يكون لدى الأطفال الأقل عدداً من الاخوة والأخوات فرصة التسامي على أدوار الجنسين التقليدية من حيث القيام بمهام عملٍ محدَّدة.[٥٣] وعلى أية حال، ستتوقَّف الفوائد المحتملة الكامنة للفتيات للحصول على مساواة أكبر في العمل وفق الجنس على ما إذا كانت الفتيات قادرات على الإفادة بصورة شخصيَّة من حيث الحصول الأكبر على الموارد والسيطرة عليها للمستقبل. وحيثما تكون مكانة النساء متدنيَّة والتمييز الجنسي داخل الأسرة واسع الانتشار، فلن تستفيد الفتيات من الحرية الأكبر في الحصول على أدوار جديدة. ففي المناطق الريفيَّة في ولاية مهاراشترا، على سبيل المثال، لا يبدو أن البنات يشاركن اخوتهن في موارد الأسرة الإضافية المتاحة لتعليم الأطفال في الأسر الأصغر عدداً. وعوضاً عن ذلك، فإن الحصول على التعليم الأكبر للأولاد الذين لهم اخوة وأخوات أقل يصبح ممكناً من خلال الوقت المتزايد الذي تسهم به أخواتهم في العمل في مزرعة الأسرة. وهكذا ففي حين أن الأكثر احتمالاً للبنات اللواتي لهن أخوة وأخوات أقل قيامهن بالأعمال المحجوزة تقليدياً للأولاد، فإن حصولهن على التعليم ليس أكبر من حصول الفتيات اللواتي يكبرن ولهن الكثير من الأخوة والأخوات وذلك بسبب استمرار حاجة الأسرة للمساعدة في العمل في مزرعة الأسرة.[٥٤]

وتتعلَّم البنات كيف يصبحن أمهات عن طريق مساعدة أمهاتهن على العناية بأطفالهن. وبحلول المراهقة المبكِّرة، فإن لدى البنات الامكانية الكامنة كي يصبحن هنَّ أنفسهن أُمهات. وقد يريح الزواج المبكِّر أوالأمومة المبكِّرة للفتاة والديها من بعض المسؤوليات الاقتصادية وفي والوقت ذاته يحرمهما (أي الوالدين) من المساعدة التي يمكن أن تقدمها. ويعني الزواج المبكر عادة أن ينتهي بترك الفتاة المدرسة، نظراً إلى أن الطالبات الحوامل والأمهات الصغيرات لا يجدن الترحيب في الفصول الدراسية.[٥٥] وفي الحقيقة، فإن من

الأخطار الخاصة على طالبات المدارس الحوامل وعلى أطفالهن الرضَّع هو محاولة الأم الصغيرة إخفاء حملها، الأمر الذي يؤدي إلى إهمالها لحاجاتها الغذائية الخاصة وحاجات طفلها.[٥٦]

وعندما تكون الأسرة كبيرة، فإن زواج الفتاة الأكبر سناً هو طريقة فعَّالة لجعل الأسرة الولود أصغر حجماً. ففي تايوان، على سبيل المثال فإن البنات الأكبر سناً في الأُسر الكبيرة غالباً ما يتزوجن في سن مبكرة، وهكذا يَتْرُن تعليمهن.[٥٧] وثَمَّة طريقة بديلة لذلك في أوضاع غرب افريقيا تتمثَّل في رعاية الأطفال (Child Fosterage) التي تنطوي على إرسال الفتاة وهي في سن المراهقة إلى أسرة ذات قرابة للمساعدة في رعاية أطفالهم. ففي غانا، فإن نسبة الفتيات المراهقات اللواتي يعشن بعيداً عن أمهاتهن هي أعلى من نسبة الأولاد المراهقين الذين يعيشون بعيداً عن أُسرهم. وبالنسبة للفتيات الريفيات بصورة خاصة فإن نسبة ترك المدرسة ونسبة العيش بعيداً عن الأسرة تزداد بصورة كبيرة مع كل أخ أو أخت أصغر سناً إضافي، وهو نمط لا يلاحظ بالنسبة للأولاد؛ وهؤلاء الفتيات أنفسهن من المحتمل أن يكنَّ أصغر سناً عند وقت زواجهن وعندحصول مولودهن الأول.[٥٨]

وفي معظم أنحاء العالم يميل الوالدان اللذان لهما أطفال أكثر إلى التمييز ضد الإناث من الأطفال في اعطاء فرص التعليم وغير ذلك من أنماط الاستثمار أكثر من الوالدين اللذين لهما أطفال أقل (ربما لأن حجم الأسرة المرغوب فيه لديهما هو في الحقيقة أصغر من حجم الأسرة اللازم لتحقيق عدد الأولاد الذي يرغبان فيه). وعندما تصل هؤلاء الفتيات إلى مرحلة البلوغ فإنهن يكنَّ قد تعلَّمن اجتماعياً القيام بأدوارٍ تقليدية أكثر، ويكن أقل معرفة بالعالم من حولهن، ويكون لهن مهارات تعويضيَّة أقل، ويكن أقل قدرة على الحصول على الموارد بأنفسهن. وبالنتيجة فهنَّ يكنَّ أكثر اعتماداً على أطفالهن وأقل احتمالاً في ممارسة طرق منع الحمل الحديثة ويحتمل أن يكون لهن أطفال أكثر من النساء الصغيرات اللواتي لهن أخوة وأخوات أقل. وهكذا فإن نسبة المواليد العالية تديم نسبة المواليد العالية وتقصِّر المسافة بين الأجيال وتزيد زخم النمو السكاني.

الجيل القادم: تكرار النمط أم كسر الطوق؟

تتشكّل طموحات وقدرات الأطفال في الدول النامية بفعل أُسرهم ومعلميهم وأقرانهم. وعلى الرغم من أن حياتهم تلامس التحديث، إلاّ أن القيم والتوقعات التقليدية تظل قوية. ويواجه أطفال اليوم فرصاً لم تكن متاحة لوالديهم عندما كانوا أطفالاً. وفي الوقت نفسه، تواجه الأسر أخطاراً جديدة نظراً إلى أنّ مستويات التعليم الأعلى وفرص العمل الأكثر حداثة تأخذ البالغين الصغار أبعد وأبعد عن والديهم الطاعنين في السن. وتعمل الأسر، وبخاصة الوالدين، كحراس بوابة لأطفالهم، ينظمون حصولهم على الفرص التي تقع خارج الأسرة ومحيطها المباشر.

في ظلّ هذه البيئة، فإن الأطفال الذين يشبُّون بين الكثير من الأخوة والأخوات يصبحون في وضع سيىء في الكثير من أجزاء العالم. فهناك قدرة استيعابية أقل في إطار المناخ الاقتصادي والبيئي الحالي أمام المجموعات الكبيرة الناجحة من الأولاد عمّا كان عليه الحال في الماضي، وبخاصة في جنوب الصحراء الافريقية وجنوب آسيا والشرق الأوسط، حيث يسير النمو السكاني بمعدلات غير مسبوقة، وتؤدي معدلات النمو هذه إلى زيادة سريعة في نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشرة. كما عانت الكثير من الدول ذات النمو السكاني السريع كذلك من تدنيات اقتصادية حادة في الثمانينات، وغالباً ما كانت مصحوبة بتعديلات هيكلية. فقد خُفِّضت ميزانيات القطاع الاجتماعي – وبخاصة الصحة والتعليم. وبالنتيجة ارتفعت التكاليف التي يدفعها الوالدان من أجل تعليم وصحة أطفالهم في الوقت الذي خُفِّضت فيه مستويات ونوعيات الخدمات العامة. ويمكن أن يكون لهذا المزيج من النمو السكاني السريع والتعديلات الاقتصادية آثار سلبية جداً على موارد الأسرة والمستوى الإجمالي للاستثمار في الأطفال.

وفي الأسر الأكبر حجماً والأكثر تمسكاً بالتقاليد، فإن بنية السلطة داخل الأسرة من المحتمل أن تكون تحت هيمنة الذكور بصورة أكبر وأقل توجهاً نحو الطفل في أنماط انفاقها. وأصبح وقت الوالدين ومواردهما مقيَّدة بصورة أكبر مما يحدُّ من الموارد المتاحة للاستثمار في كل طفل من الأطفال ومقلِّلة من قدرة الوالدين على مساعدة أطفالهم للإفادة من

الفرص الجديدة. ولهذه القيود على موارد الأسرة آثار سلبية على صحة الأطفال وعلى حصولهم على التعليم ويزيد من التزامات الأطفال الحالية والمستقبلية تجاه أسرهم.

وزيادة على ذلك، فإن التفريق والتخصص بين الأطفال – وخاصة بين البنات والأولاد – يصبح أكثر انتشاراً عندما يكون لدى الوالدين الكثير من الأطفال. وليس أمام الوالدين الذين يرغبون في الوصول إلى عالم أكثر حداثة في الوقت الذي يحتاجون فيه للمحافظة على عالمهم التقليدي من بديل سوى معاملة أطفالهم بطريقة تخلو من المساواة. ورغم أن بعض الأطفال الذين لهم الكثير من الاخوة والأخوات من الواضح أنهم قادرون على متابعة تعليمهم إلى المدى الذي تسمح به قدراتهم، فإن هذا يكون عادة على حساب أمهاتهم وغيرهم من الاخوة والأخوات الذين سيعملون بجدٍ واجتهاد أكثر نيابة عنهم. وقد يُطلب من البنات بصورة خاصة أن يقمن بأكبر قدر من التضحيات من حيث ساعات العمل الأطول والتعليم المُقَصَّر والزواج المبكِّر. وهكذا فإن نسب المواليد العالية تؤدي إلى اللامساواة بين الأطفال ما بين الأسر وكذلك بين الاخوة والأخوات داخل هذه الأسر.

وهذه الأشكال من اللامساواة بين الأسر لها عواقب طويلة المدى، وبخاصة اللامساواة بين الأولاد والبنات. فإذا وصلت البنات إلى سن البلوغ بقليل من التعليم، فإن من المحتمل أن يبدأن في الحمل وهن في سن صغيرة وأن يكون لديهنَّ فرص محدودة للكسب وأن يكون لهن سيطرة قليلة على قرارات تخصيص الموارد داخل أسرهن. ونتيجة لذلك، فإن دائرة الحرمان ستتكرَّر وأن نسبة المواليد من المحتمل أن تظل عالية في المستقبل. ومن ناحية أخرى، فإن الطفل الذي له اخوة وأخوات أقل من المحتمل أن يكون مرغوباً فيه، ومن المحتمل أن يُمنح امكانية أكبر للوصول إلى الموارد العامة عن طريق والديه/ والديها، ومن الأكثر احتمالاً أن يحصل على أدوار غير تقليدية سوف تؤدي إلى طموحات بالوصول إلى نسبة المواليد الأدنى في الجيل القادم.

وتدل الصلة بين نسبة المواليد العالية واللامساواة بين الاخوة والأخوات والتفريق في دور الجنسين على أن هناك بعض الاحتمالات لكسر دورة ما بين الأجيال التي تغرسها نسبة المواليد العالية المتواصلة. ومن بين أبرز هذه الاحتمالات الاجراءات التالية: ١) توفير خدمات

التخطيط الأسري عالي النوعية والاجهاض الآمن للجميع من النساء والرجال بغض النظر عن السن أو أوضاع الزواج؛ ٢) تطبيق التعليم المدرسي الابتدائي الاجباري لجميع الأطفال؛ ٣) تبني الاجراءات الصريحة الرامية لتخفيض التكاليف وزيادة قبول مبدأ تعليم البنات بطريقة مناسبة ثقافياً بما في ذلك توفير المدرسات والمواصلات والزي المدرسي مجاناً وغير ذلك؛ ٤) تطبيق حق الأطفال في الحصول على الدعم الاقتصادي من الأم والأب؛ ٥) والقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، وبخاصة في الأمور المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. ومن شأن مثل هذه الاجراءات تخفيض عدد المواليد غير المرغوبين وتزيد الرغبة في تكوين الأسر الصغيرة وتعزيز الأثر الايجابي لتدني نسبة المواليد على مستوى استثمار الأطفال ، وبالتالي تأجيل بداية الحمل وتخفيض الخطو بين الجيل القادم من البالغين الصغار.

Notes

The author acknowledges with much appreciation the important contribution of Niev Duffy to the preparation of this paper. She assembled, reviewed, and summarized a vast amount of literature from a variety of different disciplinary traditions that the author used to broaden the scope of the paper and enrich the treatment of the material. The author also thanks many valued colleagues for helpful comments on earlier drafts: Mark Montgomery, Robert Cassen, Niev Duffy, Judith Bruce, John Bongaarts, Susan Cochrane, Monica DasGupta, Sonalde Desai, Carolyn Makinson, and Timothy Dyson.

[1] The average number of children per mother is actually smaller than the average number of siblings per child because there are more children from large families than there are mothers with large families. Therefore as family size declines, the proportional decreases in mean number of siblings per child will be even greater than the proportional decline in fertility. Mary Jo Bane, *Here to Stay* (New York: Basic Books, Inc., 1976), p. 10.

[2] Cynthia B. Lloyd, "The Division of Labor Between the Sexes: A Review," in *Sex, Discrimination, and the Division of Labor* (New York: Columbia University Press, 1975), pp. 1-24.

[3] The most recent review of the empirical literature was a paper prepared for the National Research Council's Working Group on Population Growth and Economic Development. See Elizabeth M. King, "The Effect of Family Size on Family Welfare: What Do We Know?" *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence*, D. Gale Johnson and Ronald D. Lee (eds.), (Madison: University of Wisconsin Press, 1987), pp. 373-412.

[4] Throughout this paper, the term "family size" will be used to describe the number of siblings sharing the same parent. In common usage, the expression "family size" can imply other things such as the number of adults and children in a family or a household but in this context the term will be used exclusively as it relates most directly to fertility and number of surviving children.

[5] Peter H. Lindert, "Sibling Position and Achievement," *Journal of Human Resources*, Vol. XII, No. 2 (Spring 1977), pp. 198-219; David Heer, "Effects of Sibling Number on Child Outcome," *Annual Review of Sociology*, Vol. 11 (1985), pp. 27-47; and Brian Powell and Lala Carr Stellman, "Beyond Sibship Size: Sibling Density, Sex Composition and Educational Outcomes," *Social Forces*, Vol. 69, No.1 (September 1990), pp. 181-206.

[6] John Hobcraft, "Fertility Patterns and Child Survival: A Comparative Analysis," *Population Bulletin of the United Nations*, Vol. 33 (1992), pp. 1-31.

[7] These mechanisms are more fully discussed in Working Group on the Health Consequences of Contraceptive Use and Controlled Fertility, *Contraception and Reproduction: Health Consequences for Women and Children in the Developing World* (Washington, DC: National Academy Press, 1989), pp. 63-65.

[8] Obviously the existence of this competition requires that the preceding children are still alive.

[9] There has been much controversy in the literature about the implications of an increasing proportions of first order births (which are high risk) on overall mortality rates as fertility falls. John Bongaarts has shown that because of shifts in the distribution of births by parity, a fertility decline may have little effect on infant mortality rates. This point is less important here, however, because we are focusing on the family's and the child's experience and we are comparing larger vs. smaller families all of whom have had a first birth. John Bongaarts, "Does Family Planning Reduce Infant Mortality Rates?" *Population and Development Review*, Vol. 13, No. 2 (1987), pp. 323-334.

[10] John Hobcraft, "Child Spacing and Child Mortality," *Proceedings of Demographic and Health Surveys World Conference*, Vol. II (Columbia, MD: IRD/Macro International, Inc., 1991), pp. 1157-1182.

[11] Working Group on the Health Consequences of Contraceptive Use and Controlled Fertility, op. cit.

[12] The measure used in the nutrition literature to measure stunting or long term chronic malnutrition is a child's height for age measured as a standard deviation from the means for children of the same sex and age in a North American reference population.

[13] Sonalde Desai, "The Impact of Family Size on Children's Nutritional Status: Insights From a Comparative Perspective," *Fertility, Family Size, and Structure: Consequences for Families and Children*, C.B. Lloyd (ed.), (New York: The Population Council, 1993); Peter S. Heller and William D. Drake, "Malnutrition, Child Morbidity and the Family Decision Process," *Journal of Development Economics*, Vol. 6 (1979), pp. 203-235; Richard Lalou and Cheikh S.M. Mbacké, "The Micro-Consequences of High Fertility on Child Malnutrition in Mali," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op cit.; Barbara Wolfe and Jere Behrman, "Determinants of Child Mortality, Health and Nutrition in a Developing Country," *Journal of Development Economics*, Vol. 11 (1982), pp. 163-193; and Carol A.M. Clark, "Demographic and SocioEconomic Correlates of Infant Growth in Guatemala," Rand Note N-1702-AID/Rf, September 1981. The results of these studies are summarized in Cynthia B. Lloyd, "Investing in the Next Generation: The Implications of High Fertility at the Level of the Family," Population Council Working Paper No. 63 (New York: The Population Council, 1994), Appendix Table 1.

[14] Measured as weight for height, Susan Horton, "Child Nutrition and Family Size in the Philippines," *Journal of Development Economics*, Vol. 23, No. 1 (1986), pp. 161-176.

[15] Susan Joekes, "Women's Work and Social Support for Child Care in the Third World," Joanne Leslie and Michael Paolisso (eds.), *Women, Work and Child Welfare in the Third World* (Boulder, CO: Westview Press, 1989); and Alaka Malwade Basu, "Family Size and Child Welfare in an Urban Slum: Some Disadvantages of Being Poor but 'Modern,' " in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[16] Peter R. Moock and Joanne Leslie, "Childhood Malnutrition and Schooling in the Terai Region of Nepal," *Journal of Development Economics*, Vol. 20, No.1 (1986), pp. 33-52.

[17] Wolfe and Behrman, op. cit.

[18] All these studies are summarized in Appendix Tables 2-4 in Cynthia B. Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit.

[19] Nancy Birdsall, "A Cost of Siblings: Child Schooling in Urban Colombia," *Research in Population Economics*, Vol. 2 (1980), pp. 115-150; Andrew Mason, "Demographic Change, Household Resources, and Schooling Decisions," in Naohiro Ogawa, Gavin W. Jones, and Jeffrey G. Williamson (eds.), *Human Resources in Development Along the Asia-Pacific Rim* (Oxford: Oxford University Press, 1993); Basu, op. cit.; Zeba A. Sathar and Cynthia B. Lloyd, "Who Gets Primary Schooling in Pakistan: Inequalities Among and Within Families," Population Council Working Paper No. 58 (New York: The Population Council, 1993); and Cynthia B. Lloyd and Anastasia J. Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter? The Implications of Family Size for Children's Education in Ghana," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[20] John Bauer and Andrew Mason, "Equivalence Scales, Costs of Children, and Poverty in the Philippines and Thailand," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[21] Desai, op. cit.

[22] See Appendix Tables in Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit.

[23] Albert T. Hermalin, Judith A. Seltzer, and Ching-Hsiang Lin, "Transitions in the Effect of Family Size on Female Educational Attainment," *Comparative Education Review* (June 1982), pp. 254-270; Sudha Shreeniwas, "Family Size, Structure, and Children's Education: Ethnic Differentials Over Time in Peninsular Malaysia," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*: op. cit.; Jere Behrman and Barbara L. Wolfe, "Investments in Schooling in Two Generations in Prerevolutionary Nicaragua: The Roles of Family Background and School Supply," *Journal of Development Economics*, Vol. 27 (October 1987), pp. 395-419; and William Parish and Robert Willis, "Daughters, Education, and Family Budgets: Taiwan Experiences," *Journal of Human Resources*, Vol. 28, No. 4 (1993), pp. 863- 898.

[24] Relatively few studies have focused particularly on the determinants of school entry and none have found an important effect. See, for example, Sathar and Lloyd, op. cit.; Lloyd and Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter?" op. cit.; and Susan H. Cochrane, Kalpana Mehra, and Ibrahim T. Osheba, "The Educational Participation of Egyptian Children," in *Demographic Responses to Modernization*, Awad M. Hallouda, Samir Farid, and Susan Cochrane (eds.), (Cairo: CAPMAS, 1988). Nepal is an exception; see Dean T. Jamison and Marlaine E. Lockheed, "Participation in Schooling: Determinants and Learning Outcomes in Nepal," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 35, No. 2 (1987), pp.279-306.

[26] Even in Pakistan, where the government is not noted for its commitment to education, 82 percent of urban girls, 95 percent of urban boys, 79 percent of rural girls, and 91 percent of urban boys live within one kilometer of a primary school. See Sathar and Lloyd, op. cit.

[28] See Lloyd, "Investing in the Next Generation," op. cit., Appendix Table 4.

[27] Desai, "Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," op. cit.

[28] Shreeniwas, op. cit.

[29] See Judith Bruce and Cynthia B. Lloyd, "Finding the Ties That Bind: Beyond Headship and Household," in L. Haddad, J. Hoddinott, and H. Alderman (eds.), *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Methods, Models and Policy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994).

[30] Desai, "Impact of Family Size on Children's Nutritional Status," op. cit.

[31] Sonalde Desai, "Children at Risk: The Role of Family Structure in Latin America and West Africa," *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 4 (1992), pp. 689-717.

[32] Cynthia B. Lloyd and Sonalde Desai, "Children's Living Arrangements in Developing Countries," *Population Research and Policy Review*, Vol. 11 (1992).

[33] Yossi Shavit and Jennifer L. Pierce, "Sibship Size and Educational Attainment in Nuclear and Extended Families: Arabs and Jews in Israel," *American Sociological Review*, Vol. 56, No. 3 (1991), pp. 321-330; and Melba Gomes, "Family Size and Educational Attainment in Kenya," *Population and Development Review*, Vol. 10, No. 4 (1984), pp. 647-660.

[34] John C. Caldwell, "Towards a Restatement of Demographic Transition Theory," *Population and Development Review*, Vol. 2, Nos. 3 and 4 (1976), pp. 321-366.

[35] John C. Caldwell, "Mass Education as a Determinant of the Timing of the Fertility Decline," *Population and Development Review*, Vol. 6, No. 2 (1980), pp. 225-255.

[36] John Bongaarts, "The Projection of Family Composition Over the Life Course with Family Status Life Tables," in J. Bongaarts, T. Burch, and K. Wachter (eds.), *Family Demography* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 189-212.

[37] Cynthia B. Lloyd and Serguey Ivanov, "The Effects of Improved Child Survival on Family Planning Practice and Fertility," *Studies in Family Planning*, Vol. 19, No. 3 (1988), pp. 141-161.

[38] John Knodel, Napaporn Havanon, and Werasait Sittitrai, "Family Size and Children's Education in Thailand," *Population and Development Review*, Vol. 16, No. 1 (1990), pp. 31-62; John Knodel and Malinee Wongsith, "Family Size and Children's Education in Thailand; Evidence from a National Sample," *Demography*, Vol. 28, No. 1, pp. 119-132.

[39] "Unwanted fertility" is calculated as the difference between actual fertility rates and "wanted" fertility rates—the portion of the total fertility rate that is attributable to births among women who want more children at the time of the survey. See John Bongaarts, "The Measurement of Wanted Fertility," *Population and Development Review*, Vol. 16, No.3 (1990), pp. 487-506.

[40] Susan Scrimshaw, "Infant Mortality and Behavior in the Regulation of Family Size," *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 3 (1978), pp. 383-404.

[41] Paul D. Frenzen and Dennis P. Hogan, "The Impact of Class, Education, and Health Care on Infant Mortality in a Developing Society: The Case of Rural Thailand," *Demography*, Vol. 19, No. 3 (1982), pp. 391-408.

[42] One approach has been the use of data on twins because we can be sure that one of the pair was unplanned or unexpected. Mark Rosenzweig and Kenneth Wolpin, "Testing the Quantity-Quality Fertility Model: The Use of Twins as a Natural Experiment," *Econometrica*, Vol. 48, No. 1 (1980), pp. 227-240. An alternative approach has been to estimate a reproductive function and approximate the component of fertility that is not under the couple's control. Mark Rosenzweig and Paul Schultz, "Fertility and Investments in Human Capital: Estimates of the Consequences of Imperfect Fertility Control in Malaysia," *Journal of Econometrics*, Vol. 36, Nos. 1 and 2 (1987), pp. 163-184.

[43] Rosenweig and Wolpin, op. cit.

[44] Rosenweig and Schultz, op. cit.

[45] Elizabeth King and Robert E. Evenson, "Time Allocation and Home Production in Philippine Rural Households," in Mayra Buvinic, Margaret A. Lycette, and William P. McGreevey (eds.), *Women and Poverty in the Third World* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983); and Nancy Folbre, "Household Production in the Philippines: A Non-Neo-Classical Approach," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 32, No. 2 (1984), pp. 303-330.

[46] Basu, op. cit.; and Lloyd and Gage-Brandon, "Does Sibsize Matter?" op. cit.

[47] Shireen J. Jejeebhoy, "Family Size, Outcomes for Children, and Gender Disparities: The Case of Rural Maharashtra," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.; Deborah DeGraff, Richard E. Bilsborrow, and Alejandro N. Herrin, "The Implications of High Fertility for Children's Time Use in the Philippines," C.B. Lloyd (ed.), (New York: The Population Council, 1993); and Eva Mueller, "The Value and Allocation of Time in Rural Botswana," *Journal of Development Economics*, Vol. 15 (1984), pp. 329-360.

[48] Jejeebhoy, op. cit.

[49] Deborah Levison, "Family Composition and Child Labor: Survival Strategies of the Brazilian Poor," paper presented at the Annual Meeting of the Population Association of America (1989).

[50] Jere Behrman, "Nutrition, Health, Birth Order and Seasonality: Intrahousehold Allocations Among Children in Rural India," *Journal of Development Economics*, Vol. 28, No. 1, pp. 43-62; Susan Horton, op. cit.; and Benjamin Senauer and Marito Garcia, "Determinants of the Nutrition and Health Status of Preschool Children: An Analysis with Longitudinal Data," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 39, No. 2 (1991), pp. 371-389.

[51] Gomes, op. cit.

[52] William Parish and Robert J. Willis, op. cit.

[53] Cynthia B. Lloyd and Anastasia J. Gage-Brandon, "High Fertility and the Intergenerational Transmission of Gender Inequality: Children's Transition to Adulthood in Ghana," paper presented at the Seminar on Women and Demographic Change in Sub-Saharan Africa, Dakar, Senegal (March 1993).

[54] Jejeebhoy, op. cit.

[55] Dominique Meekers, Anastasia J. Gage, and Li Zhan, "Preparing Adolescents for Adulthood: Family Life Education and School Expulsion in Kenya," Working Paper No. 1993-09 (University Park, PA: Population Research Institute, Pennsylvania State University, 1993).

[56] Thomas K. LeGrand and Cheikh S.M. Mbacké, "Teenage Pregnancy and Child Health and Mortality in the Urban Sahel," in Lloyd, *Fertility, Family Size, and Structure*, op. cit.

[57] Parish and Willis, op. cit.

[58] Lloyd and Gage-Brandon, "High Fertility and the Intergenerational Transmission of Gender Inequality," op. cit.